مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الإفصاح في التقارير المالية للمصارف وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في سورية "دراسة تطبيقية على المصرف الزراعي التعاوني"
اسم الكاتب: د. ماهر الأمين، د. محمد البهلول، سوران جوني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4192
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 08:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (1)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (1) 2010

الإفصاح في التقارير المالية للمصارف وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في سورية" دراسة تطبيقية على المصرف الزراعي التعاوني "

الدكتور ماهر الأمين *
الدكتور محمد البهلول••
سوران جوني•••

(تاريخ الإيداع 5 / 7 / 2009. قُبِل للنشر في 9 / 2 /2010)

□ ملخّص □

نتيجة للتوسع الذي شهدته الأسواق المالية العالمية وامتداد نشاط المصارف عبر الحدود، ظهرت الحاجة إلى معايير موحدة يمكن استخدامها في التعامل المصرفي والمالي على المستوى الدولي بحيث يضمن درجة كافية من الرقابة المصرفية وحداً أدنى من الأمان لأموال المودعين والحفاظ على درجة عالية من المنافسة. ونظراً لأهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف، فقد تم استعراض معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة بالعمل المصرفي، كما تمت دراسة الإفصاح في المصرف الزراعي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية. من خلال دراسة الإفصاح في المصرف الزراعي ومقارنته مع متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية، وبناءً على هذه الدراسة توصلنا إلى نتيجة هامة وهي أن المصرف لم يلتزم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: المصارف – المعايير المحاسبية الدولية – الإفصاح – المخاطر المصرفية – معايير التقارير المالية الدولية.

* أستاذ مساعد – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
•• مدرس – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
••• طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (1)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (1) 2010

Disclosure of Bank Financial Statements According to International Accounting Standards of Syria (Case Study of Agricultural Bank)

Dr. Maher Alameen*
Dr. Mohamad Albahlol **
Souran Jouni ***

(Received 5 / 7 / 2009. Accepted 9 / 2 /2010)

□ ABSTRACT □

As a result of international financial markets expanding and spreading the activities of banks across the borders, the need for a corporate standards that can be used in international banking and financial dealing, where these standards guarantee the banking supervision, deposits and competitions.

In this research, it has been shown the international accounting standards that relate to the banking. In addition to studying the disclosure in agricultural bank and its compatibility with these standards through studying the bank's disclosure and compare it with international accounting standards requirements.

Basing on this research we have conclude that the agricultural bank didn't commit in applying the international accounting standards on its financial statements.

Key words: International Accounting Standards, Banks, Disclosure, Banking Risk, International Financial Reporting Standards.

***Associate Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
****Assistant Professor, Department of Accounting , Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
***** Postgraduate Student, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

لقد أدى تسارع التطورات في عالم المال والأعمال من حيث الفرص والتحديات – فضلاً عن التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم – إلى بروز الحاجة لوجود مرجعية محاسبية ومالية تمثلت في مجموعة من المعايير المحاسبية والمالية الدولية. فوجود المعايير المحاسبية يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية [1]، حيث أن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لايمكن تحقيقها إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق. ومن هنا جاء ما يعرف بالتنظيم المحاسبي وهو محاولة لوضع إطار عام للممارسات المحاسبية وذلك بتنظيم هذه الممارسات ووضع ضوابط وحلول للمشاكل التي قد تواجه التطبيق العملي لها، وبالتالي يمكن القول بأنه بدون وجود لهذه المعايير المحاسبية سوف يكون هناك ما يشبه الفوضى المحاسبية، حيث أن الاختلافات سوف تكون كبيرة بين المحاسبين في معالجة نفس الممارسات المحاسبية وهو ما قد يساء استغلاله من قبل المحاسبين في الغش والتلاعب مما يقلل من موضوعية وعدالة المخرجات المحاسبية.

ويمكن الإشارة هنا للأزمات المالية والمشاكل التي حدثت بعد تفاقم الكساد بدول النظام الرأسمالي بين عامي 1929 و 1933 مما أدى بالشركات التي تقف على هاوية الإفلاس إلى نشر بيانات مضللة تظهر مشروعاتها بوضع مالي أفضل من الوضع الحقيقي لها، وكان هذا التضليل من خلال إقرار سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول أو زيادة الأرباح بشكل مغاير للواقع.

وللحد من التلاعب والمضار الناتجة عنه ظهرت الحاجة إلى وضع معايير ومبادئ للمحاسبة لإلزام الإدارة في مختلف الشركات بالتقيد بها[2]. وبالتالي فإن أهمية التأطير للممارسات المحاسبية تنبع من كونها تعمل كأساس للتأكد من الحصول على أكبر قدر ممكن من العدالة لمخرجات الأنظمة المحاسبية. وقد أدى الانتشار الواسع للمصارف وتشعب حجم أعمالها وتنوعها إلى ازدياد الأهمية النسبية للبيانات المالية المنشورة كمصدر للمعلومات تخدم رجال الأعمال والمؤسسات المالية في اتخاذ القرارات سواء في مجال الاستثمار أو في مجال التمويل، مما دفع المجمعات المهنية إلى وضع مبادئ ومعايير محاسبية خاصة بالمصارف تختلف عن تلك المطبقة في الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية [3]. وتنبع أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية* في المصارف نظراً لاعتماد هذه المصارف في عملها بشكل أساسي على أموال المودعين الأمر الذي يتطلب توفير الطرق الكفيلة لحماية هذه الأموال.

*** – معايير المحاسبة الدولية(International Accounting Standards (IAS التي صدرت بواسطة لجنة معايير المحاسبة الدوليةIASC .**

– معايير التقارير المالية الدولية (International Financial Reporting Standards (IFRSالتي صدرت بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والذي حل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC. ففي عام 2000 تم إعادة هيكلة لجنة المعايير والنظام الأساسي لها و تم تسمية مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي اعتبر بدءا من نيسان 2001 هو المسئول عن إصدار معايير المحاسبة الدولية بدلا من لجنة المعايير حيث تبنى هذا المجلس جميع المعايير المحاسبية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية كما قام المجلس عام 2002 بإعادة تسمية ((لجنة التفسيرات القائمة)) (SIC) و تبديل هذه التسمية إلى ((لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)) (IFRIC) تهدف إلى تفسير و توضيح المعايير المحاسبية القائمة إضافة إلى تقديم إرشادات و توجيهات بشكل دائم حول معايير المحاسبة الدولية القائمة و حول معايير التقارير المالية الدولية .

مشكلة البحث:

يعتبر المصرف الزراعي من أكبر المصارف السورية وأقدمها حيث أنشئ عام 1882 من قبل الدولة العثمانية ويتألف من أكثر من 100 فرع منتشرة في جميع أنحاء القطر يتولى عملية التخطيط المركزي للائتمان الزراعي والتمويل التعاوني والعمل على تمويل هذا الائتمان وتوفير كافة مستلزمات الإنتاج بالاستيراد أو من الإنتاج المحلي ويشارك في تنمية الاقتصاد الوطني. ومازال المصرف حتى الآن يعمل وفق التعليمات والنظام المحاسبي الذي أعد في ظروف المركزية الشديدة.رغم صدور قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام2002 الذي ألزم المصارف بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وبالتالي يمكن حصر مشكلة الدراسة بإيجاد أجوبة على الأسئلة التالية:

1- ما مدى الاتساق بين الإفصاح في المصرف الزراعي وفق النظام المحاسبي الموحد والإفصاح في معايير المحاسبة الدولية ؟

2-ماهي الأسباب والمعوقات التي تحول دون قيام المصارف السورية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد التقارير المالية السنوية بعد أن أصبح ملزماً بموجب قانون النقد والتسليف عام 2002 ؟

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن الأهمية العلمية للبحث من خلال دراسة الإفصاح في المصرف الزراعي التعاوني نظراً لإهمال المصرف الزراعي من قبل الباحثين ،فلم تستطيع الباحثة الحصول على أي دراسة عن المصرف الزراعي رغم الأهمية التي يتمتع بهاالمصرف في خدمة الاقتصاد الوطني، لذلك تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تسد الفجوة في تلك الدراسات.

أما الأهمية العملية للدراسة فتأتي بشكل رئيسي من الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية في إظهار القوائم المالية بصورتها النهائية والتي يجب أن تكون موافقة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، من منطلق بأن القرارات الاستثمارية وبشتى أشكالها وأنواعها تعتمد وبشكل رئيسي على البيانات المفصح عنها بتلك القوائم وبالتالي تأثر الاقتصاد بشكل مباشر بتلك القرارات. ويعتبر قطاع المصارف أحد أهم قطاعات الأعمال وأكثرها تأثيراً على المستوى الدولي، فمعظم الأفراد والمنظمات تستفيد من خدمات المصارف إما كمودعين أو مقترضين، وتلعب المصارف دوراً هاماً في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي من خلال علاقاتها الوثيقة بالأجهزة النقدية وبالسلطات الحكومية وغيرها المسؤولة عن تنظيم ووضع القوانين المنظمة لأعمال القطاع المصرفي. ولابد من الإشارة هنا إلى أن طريقة وديناميكية عمل المصرف الزراعي تختلف عن آليات عمل المصارف الأخرى، وبما أن المصارف العامة في سورية مازالت تعتمد النظام المحاسبي الموحد للمصارف عند إعداد الحسابات الختامية فإن أهمية البحث تتجلى في مساعدة المصارف للوصول إلى مستوى أفضل في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية تلبية لحاجات المستخدمين. وبالتالي يهدف البحث إلى دراسة الإفصاح في المصرف الزراعي ومقارنته مع متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية لاكتشاف مواطن الضعف بالإضافة إلى معرفة أسباب عدم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وتقديم المقترحات اللازمة للتغلب على تلك المعوقات بهدف زيادة التزام المصارف بهذه المعايير.

منهجية البحث:

اعتمد البحث منهج دراسة الحالة محتوياً القوائم المالية للمصرف الزراعي ومقارنتها مع متطلبات الإفصاح في القوائم المالية التي نصت عليها معايير المحاسبة الدولية، لمعرفة مدى االتوافق بين الإفصاح في المصرف الزراعي والإفصاح في معايير المحاسبة الدولية واقتراح ماقد يكون مناسباً من أجل زيادة مستوى الإفصاح في المصارف.

الدراسات السابقة:

_ دراسة (خشارمة2003) "مستوى الإفصاح في البيانات المالية للمصارف والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن معيار المحاسبة الدولي رقم(30)" – دراسة ميدانية–[4]: هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح في البيانات المالية للمصارف والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن. وقد تم تلخيص متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 إلى بنود، قسمت إلى أجزاء رئيسة، الأول تضمن متطلبات المعيار الخاصة بقائمة الدخل والأرباح والخسائر، والثاني تضمن متطلبات المعيار الخاصة بالميزانية العمومية .ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانه وزعت على عينة الدراسة التي شملت المديرين الماليين ومديري التدقيق الداخلي في المصارف والشركات المندمجة والبالغ عددها(32) شركة ومصرفاً، حيث تم اختيار العينة بطريقة عشوائية .وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:– اتفاق آراء المجيبين حول أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (30).

– اعتبرت متطلبات المعيار المحاسبي الدولي مهمة جداً من وجهة نظر عينة الدراسة الممثلة للشركات المندمجة في المملكة. – بينت الدراسة أيضاً أن هناك بعض المعوقات التي تعترض تطبيق المعيار بدقة شملت القصور في تدريب الموظفين، وتحديث أسس العمل المحاسبي بما يتلاءم مع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (30).وقد اقترح الباحث التوصيات التالية: –تعديل بعض بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) ليتلاءم مع القوانين والتشريعات السارية وبما يخدم المجتمع المحلي. –إدخال أنظمة مالية متطورة ضمن المؤسسات المالية لمواكبة التطورات.– إجراء المزيد من الدراسات حول تطبيق المعايير الدولية الأخرى في المؤسسات الأردنية.

_ كما أجرى رزق (2002) دراسة بعنوان تقييم الاستثمارات المالية للمصارف وشركات تداول الأوراق المالية والإفصاح في المعايير المحاسبية – دراسة تطبيقية [5]: هدفت الدراسة إلى دراسة وتحديد متطلبات العرض والإفصاح للاستثمارات المالية في القوائم المالية بطريقة ملائمة تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي تنعكس على متخذ القرار في ضوء المعايير المحاسبية المصرية،كما هدفت أيضا إلى دراسة الأدوات المالية المشتقة ومخاطرها والإفصاح عنها في ضوء معايير المحاسبة الدولية. توصلت الدراسة إلى أن معيار المحاسبة الدولي (32) قد تناول الإفصاح والعرض عن الأدوات المالية في حين أن معايير المحاسبة المصرية وكذلك المصرف المركزي المصري لم يتطرق إلى تلك الأدوات. وقد أوصى الباحث بعدة توصيات منها ضرورة قيام لجنة معايير المحاسبة المصرية بإصدار معيار محاسبي شامل للاستثمارات شأن معيار المحاسبة الدولي رقم (39).كما أوصى الباحث أيضاً بضرورة التوسع في الإفصاح والعرض عن الاستثمارات المالية في المصارف والمؤسسات المالية المشابهة.

– ولقد بينت دراسة لمصرف جي بي مورغان[6]: الأمريكي حول الأنظمة الرقابية المصرفية لمختلف دول أمريكا اللاتينية ، وبعد أن تم تصنيفها وفق معايير الشفافية في أساليب الإفصاح المحاسبي وكفاءة رأس المال أن الدول الأكثر تحفظية لجهة الإفصاح المحاسبي وكفاءة رأس المال مثل الأرجنتين والبيرو وكولومبيا وتشيلي تتمتع مصارفها بسجل نظيف في الأداء المالي خلال السنوات الأخيرة وأيضاً بأفضل سجل للأداء المتوقع خلال سنوات عدة قادمة.

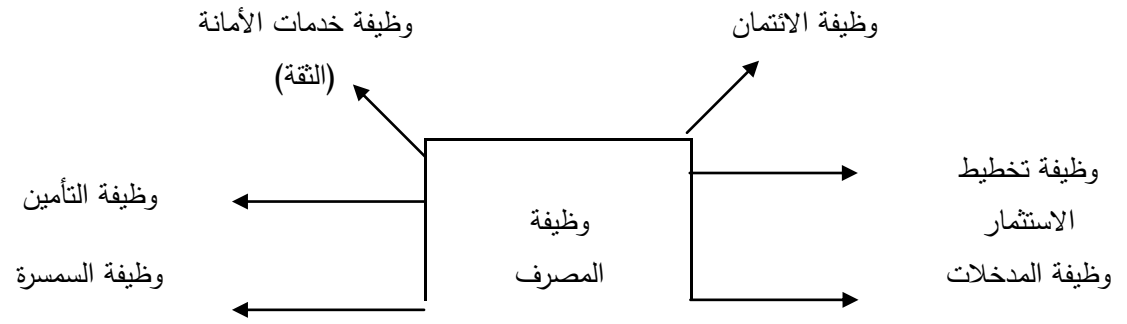
دراسة بعنوان "هل الإفصاح والشفافية تجنب البنوك الأزمات اللاحقة" للباحث "أريك روسنجرن"[7]: توصل خلالها الباحث إلى أن الإفصاح والشفافية في أنشطة البنك لاتمنع الأزمات المصرفية المستقبلية إلاّ إذا اعتمد سياسات

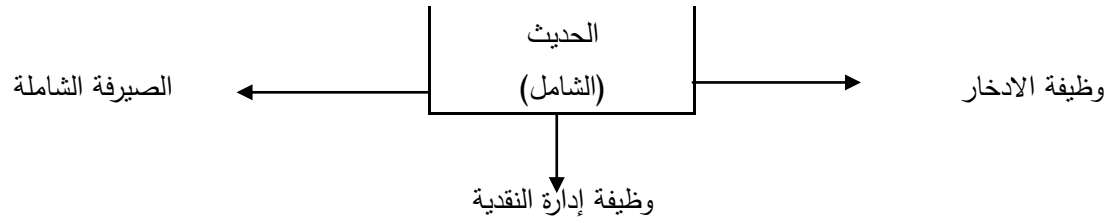
مالية منظمة وقانونية مناسبة ، كما يرى إن الإفصاح وإن لم يكن دواءً ناجعاً لمنع حدوث الأزمات المصرفية فإنه يقلل تكاليف تلك الأزمات.لقد ظهرت مؤخراً سلسلة من المشاكل المصرفية في المصارف الآسيوية حيث كانت تعاني بعض هذه البنوك من مشاكل ناتجة عن نقص الشفافية والإفصاح في النظام المصرفي، وقد ناقش الباحث في الجزء الأول من هذه الدراسة باختصار ماذا تعني الشفافية في سياسات عمليات المصارف ، وفي الجزء الثاني لماذا الشفافية لديها رغبة بتقليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف وليس منعها. أما الجزء الثالث فقد تضمن فوائد الشفافية، والجزء الرابع تضمن النتائج.

خصائص الصناعة المصرفية العالمية:

يعتبر القطاع النقدي و المصرفي من أهم القطاعات التي تتأثر بالتطور الاقتصادي، فمن المعروف أن نشأتها ارتبطت بما تشهده الاقتصادات من تحول عبر مراحل تطورها اقتصادياً واجتماعياً، وهذا التكامل والتلاحم يجسده كذلك ليس فقط نشأة المصارف وإنما إكتسابها لوظائفها المختلفة وتباين أدوارها من مرحلة تنموية لأخرى، هذا فضلاً عن السياسات والأفكار التي تهيئ المجال لكي يأخذ هذا التطور مجراه، من هنا فإن تباين المصارف في أداء وظائفها اختلف بين الدول استجابه للتباين في الظروف والتحولات الاقتصادية التي تمر بها الدول[8]. فقد كانت أعمال المصارف تقتصر في البداية على قبول الودائع بأنواعها المختلفة وإعادة استعمالها في الاستثمار كلياً أو جزئياً عن طريق الإقراض، وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات هامة انعكست على أعمال المصارف، فقد نمت معظم المصارف عملياتها بعيداً عن أعمالهاالأصلية، ونشط البحث عن فرص تسويقية ومنتجات سوقية جديدة، فظهرت المصارف الشاملة بالمفهوم الحديث في الدول الأوروبية وانتشرت منها إلى بقية دول العالم المتقدم ثم بدأت تمتد إلى الدول النامية تحت تأثير عوامل متعددة داخلية وخارجية.

ويلاحظ من هذه الوظائف أنها تتركز في توسيع خدمات المصارف وتقديم خدمات جديدة لم تكن معهودة سابقاً كما في الشكل التالي:





الشكل رقم (1) وظائف المصرف في ظل الصيرفة الشاملة
(الحسيني، والدوري200،6 ،ص23) [9]

وعلى الرغم من أنه قد روعي عند تصميم المنتجات المصرفية المستحدثة أن تساعد على إدارة المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف. فإن الممارسة العملية أثبتت أنه في كثير من الأحوال قد ترتب على هذه المنتجات زيادة المخاطر التي تتعرض لها المصارف، بل واتسع نطاق المخاطر ليشمل بالإضافة إلى المخاطر الائتمانية التقليدية مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة. وتشعب المخاطر التشغيلية وغيرها من المخاطر[10]. وفي غياب التتبع والقياس الكفء للمخاطر، يمكن أن يستمر إغفال وتجاهل بعض المخاطر الهامة وأن ينتج عن ذلك عواقب قاسية.

فقد أصبح القطاع المصرفي كأحد مكونات القطاع المالي يواجه مشكلة مخاطر مستقبلية لدرجة أكبر من غيره من القطاعات، حيث أنه زادت حدة هذه المخاطر وأصبحت أكثر وضوحاً قي القطاع المصرفي[11]، لذلك يجب على القطاع المصرفي أن يطور الأساليب والأدوات التي تمكنه من إدارة هذه المخاطر بكفاءة وفعالية. فالقطاع المصرفي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية تعرضاً للمخاطر وبالتالي تعاملاً معها.

أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف:

تختلف أنشطة المصارف كثيراً عن أنشطة المنشآت الأخرى، لذلك فإن مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بقطاع المصارف يحتاجون إلى نوعية أكثر دقة وتفصيلاً من البيانات والمعلومات لكي يمكنهم الوثوق بها، من أجل تقويم الأداء والوضع المالي للمصرف. وذلك لأن للمصارف والمؤسسات المالية طبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها، وبالتالي العوائد والمخاطر التي قد تتعرض لها.

ويعتبر القطاع المصرفي أحد أهم قطاعات الأعمال وأكثرها تأثيراً على المستوى الدولي، نظراً لأن معظم الأفراد والمنظمات تستفيد من خدمات المصارف إما كمودعين أو مقترضين، وتلعب المصارف دوراً هاماً في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي من خلال علاقاتها الوثيقة بالأجهزة والسلطات الحكومية وغيرها المسئولة عن تنظيم ووضع القوانين المنظمة لأعمال القطاع المصرفي. ومن ثم فهناك اهتمام عام بضمان سلامة وحسن أداء قطاع المصارف وخاصة ما يتعلق بملاءتها المالية ومدى توافر السيولة لديها ودرجة المخاطر النسبية المتعلقة بأنشطتها المختلفة. ويحتاج مستخدمو القوائم المالية للمصارف إلى معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة وذلك لمساعدتهم في تقييم أداء المصرف ومركزه المالي بالإضافة إلى مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية. يحتاج أيضا مستخدمو البيانات المالية إلى معلومات تساعدهم على فهم السمات الخاصة لطبيعة أنشطة المصارف.

ويحتاج المستخدمون إلى تلك المعلومات بالرغم من خضوع المصرف للرقابة والإشراف من قبل جهات حكومية وقيامه بتزويد تلك الجهات بمعلومات لا تكون عادة متاحة للجمهور، ولذلك فإن الإفصاح في البيانات المالية للمصارف

يجب أن يكون شاملاً بدرجة كافية لمقابلة احتياجات هؤلاء المستخدمين، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أية قيود معقولة تحد من قدرة إدارة المصرف على الوفاء بتلك الاحتياجات.

كما يهتم مستخدمو القوائم المالية بما يتمتع به المصرف من درجة سيولة وقدرة على الوفاء بالديون وبيان المخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بقائمة المركز المالي للمصرف وكذلك التي لا تظهر بقائمة المركز المالي، كماأن المصارف قد تتعرض لبعض المخاطر التشغيلية والمالية، ورغم أن بعض هذه المخاطر يمكن أن تنعكس في القوائم المالية إلا أن مستخدميها يحصلون على فهم أفضل إذا أتاحت لهم إدارة المصرف إيضاحات وتعليقات إضافية تصف الطريقة التي تدير وتراقب بها المخاطر المصرفية.

وإذا كان تطبيق معايير المحاسبة الدولية هاماً وضرورياً في كل أنواع المنظمات فإن تطبيق هذه المعايير في المصارف يتسم بأهمية خاصة لما تتميز به هذه المصارف من أهمية للاقتصاد الوطني. فالمصارف تعد عاملاً هاماً في ازدهار الأعمال وتقوي الثقة في النظام المصرفي وذلك من خلال علاقتها الوثيقة مع الهيئات التشريعية الحكومية في الدولة. لذلك فإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف يعد مدخلاً ضرورياً للوصول إلى معلومات تساعد متخذي القرار على تقويم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها المصارف وفهم المميزات الخاصة لطبيعة أعمال المصارف[12] .

معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالمصارف:

بعرض أهم معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة وجدت الباحثة أن نصيب المصارف من المعايير الدولية في البداية كان قليلاً جداً إذ اقتصر على المعايير الدولية العامة القابلة للتطبيق على جميع المنشآت فكان البدء مع المعيار التالي:

. المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) إعداد وعرض القوائم المالية:

يهدف هذا المعيار إلى بيان أساس عرض البيانات في القوائم المالية ذات الغرض العام، ويقصد بها البيانات المنشورة لتلبية احتياجات المستخدمين العامين، كما يهتم هذا المعيار بالإفصاح عن كافة السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد وعرض القوائم المالية، وتقديم بيان مالي منظم حول المركز المالي للمشروع، وعن الدخل، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الإيضاحات التفسيرية حول هذه البيانات، أيضاً يحدد هذا المعيار الاعتبارات الكلية لعرض البيانات المالية، والإرشادات الخاصة بهيكلها، والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية. وينطبق هذا المعيار على كافة المشاريع، بما في ذلك المصارف وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى. وفيما يلي بعض الافصاحات العامة التي يجب أن تتضمنها البيانات المالية [13]:

– اسم المشروع. – مكان تسجيله. – تاريخ الميزانية والفترة التي تغطيها القوائم المالية. – نبذة مختصرة عن طبيعة نشاطات المشروع وشكله القانوني. – إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة المحاسبية السابقة.

وبالإضافة إلى ماسبق أشار المعيار إلى افتراضات أساسية يجب مراعاتها عند إعداد وعرض القوائم المالية:

– الاستمرارية – الاستحقاق – الاتساق (التماثل).

وقد تم إصدار بعض التعديلات مثل:

-يتضمن المعيار توجيهات حول معنى العرض العادل(Present Fairly)، ويشدد على أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية(IFRS) من المفترض أن ينتج عنه قوائم مالية تحقق العرض العادل.

-يقضي المعيار بأن يقوم الكيان – في الحالات الشديدة الندرة التي ترى فيها الإدارة أن الالتزام بمتطلب ما في معيار أو تفسير ما سيكون مضللاً لدرجة تجعله مناقضاً للهدف من القوائم المالية المذكور في "إطار إعداد وعرض القوائم المالية" بالانحراف عن المتطلب مالم يكن الإنحراف محظوراً من جانب الإطار التنظيمي وثيق الصلة. وفي أي الحالتين يكون الكيان مطالباً بإجراء افصاحات معينة.

إن هذه التعديلات تم إصدارها من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية . وعند تطبيق هذه التعديلات فإنها ستطلب الإفصاح عن المعلومات التي تمّكن من تقييم أهداف وسياسات وعمليات المصرف لإدارة رأس المال.

. المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) الإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية:

يكمل هذا المعيار معايير المحاسبة الدولية الأخرى التي تنطبق كذلك على المصارف، ما لم يتم استثنائها بشكل خاص بمعيار محدد، وعُرف المصرف في هذا المعيار بأنه أية مؤسسة مالية نشاطها الأساسي أخذ الودائع والاقتراض بهدف الإقراض والاستثمار، وتخضع للتشريعات المصرفية أو المشابهة، وقد جاء هذا المعيار لاعتبارات أهمها [14]:

يحتاج مستخدمو القوائم المالية للمصارف إلى معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة وتعطي فهماً أفضل لعمليات المصرف، ودائماً يحتاج المستخدمون لهذه المعلومات، حتى مع كون المصرف يخضع لسلطات الإشراف والرقابة التي يزودها بمعلومات لا تتوفر للعامة، لذلك يجب أن تكون الافصاحات في القوائم المالية للمصرف كافية وشاملة لتفي بأغراض جميع المستخدمين. كما يهتم مستخدمو البيانات المالية للمصرف بسيولته وملاءته والأخطار المتعلقة بالأصول والالتزامات المعترف بها في قائمة المركز المالي والبنود خارج الميزانية، ومدى توفر أموالاً كافية لمواجهة سحوبات الودائع والالتزامات المالية الأخرى عند استحقاقها.

بالإضافة إلى أن المصرف معرض لمخاطر السيولة والمخاطر الناشئة عن تقلب العملات، وحركة أسعار الفائدة، والتغيرات في أسعار السوق، ومن تعثر الأطراف المدينة، وقد تنعكس هذه المخاطر في البيانات المالية للمصرف، ويمكن أن تتضح القوائم المالية وتُفهم بشكل أفضل إذا أرفقت بها تعليقات الإدارة وشرح طريقة إدارتها ورقابتها على المخاطر المصاحبة لعمليات المصرف.

السياسات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها:

الإفصاح عن السياسات المحاسبية وتوضيح التفسيرات حول البيانات المالية، يساعد مستخدميها على فهم الأسس التي أعدت في ضوئها القوائم المالية، خاصة السياسات المحاسبية التي تتعامل مع البنود التالية:

أ- الاعتراف بالأنواع الأساسية للدخل، إيراد الفوائد ، رسوم الخدمات ، العمولات ، نتائج التداول ، ويفصح عن كل نوع من هذه الدخول بشكل منفصل لتمكين المستخدمين من تقييم أداء المصرف .

ب- تقييم الاستثمارات والأوراق المالية لغرض التداول.

ج- التمييز بين تلك العمليات والأحداث التي ينتج عنها اعتراف بالأصول والالتزامات في الميزانية العمومية، وتلك العمليات والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها التزامات طارئة وتعهدات، ومنها الأعتمادات والضمانات والارتباطات الأخرى.

د- أساس تحديد الخسائر على القروض والسلفيات وشطب القروض والسلف غير القابلة للتحصيل، وتفاصيل مخصصاتها، ومخصص خسائر القروض في تاريخ الميزانية، وعن التحركات في هذا المخصص خلال الفترة، وأن يفصح المصرف عن سياسته في شطب المبالغ غير القابلة للتحصيل من القروض والسلفيات.

هـ- أساس تحديد أعباء المخاطر المصرفية العامة، والمعالجة المحاسبية لهذه الأعباء بما فيها الخسائر المستقبلية أو المخاطر غير المنظورة الأخرى، وتجنيب مبالغ لمقابلة الأمور الطارئة.

ويتناول المواضيع التالية[3]:

1- قائمة المركز المالي. 2- قائمة الدخل. 3- الالتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة المتضمنة العناصر خارج الميزانية. 4- استحقاق الأصول والخصوم.

5- تركيز الأصول والخصوم في منطقة واحدة أو في نوع معين من العملات.

6- الديون المعدومة والقروض المشكوك في تحصيلها. 7- المخاطر المصرفيةالعامة.

بالإضافة إلى هذه المعلومات الواجب الإفصاح عنها أشار المعيار بضرورة الرجوع إلى بعض المعايير المحاسبية الدولية مثل:

- المعيار المحاسبي الدولي (24) يتناول هذا المعيار الإفصاح حول الأطراف المرتبطة ذات الصلة:

وتعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لدى احدهما القدرة على مراقبة الطرف الآخر أو ممارسة تأثير كبير عليه لاتخاذ قرارات مالية أو تشغيلية[15].

قد يكون للمعاملات مع الطرف ذو العلاقة تأثير على المركز المالي والنتائج التشغيلية للمشروع معد التقرير، وقد تتأثر النتائج التشغيلية للمركز المالي للمشروع بالعلاقات مع الأطراف ذات العلاقة حتى لو لم تحدث معاملات مع هذه الأطراف، فمجرد وجود العلاقة قد يكون كافٍ للتأثير على عمليات المشروع معد التقرير مع الأطراف الأخرى. يعتبر هذا المعيار قابلاً للتطبيق على المصارف إذا سمحت القوانين والأنظمة في العمليات مع الأطراف ذات العلاقة حيث أن بعض الدول تحد من دخول المصارف في بعض المعاملات مع أطراف تربطها علاقة مع المصارف.

- المعيار المحاسبي الدولي (10) الاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية:

يقصد بالأحداث اللاحقة هي الأحداث التي تتم مابين تاريخ الميزانية والتاريخ الذي يتم عنده إقرار البيانات المالية وينطبق ذلك على المصارف نظراً لأهمية الإفصاح عن الأحداث المالية الطارئة والتي تحدث بعد تاريخ الميزانية حيث ترتبط المصارف بأنواع متعددة من الالتزامات والتعهدات التي يمكن إلغاء البعض منها ولايمكن إلغاء البعض الآخر، والتي غالباً ما تكون مبالغها أهم بكثير من تلك العائدة للمشروعات الصناعية والتجارية الأخرى. ويكون من الأهمية لمستخدمي القوائم المالية للمصرف أن يطلعوا على الارتباطات والالتزامات النهائية(غير القابلة للإلغاء) لأنه قد يكون لها تأثير مستقبلي على السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات.وكذلك فإن البنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتعهدات ،تشكل جزءاً هاماً من أعمال المصرف، وبالتالي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، وبدون معرفة حجم هذه العمليات فإن مستخدمي القوائم المالية لن يتمكنوا من إجراء تقييم عادل للمركز المالي للمصرف.

– المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) تقديم التقارير حول القطاعات:

إن هذا المعيار يجب أن يطبق على المصارف لأن تركيز أصول وخصوم المصرف في منطقة جغرافية واحدة أو بعملة نقدية واحدة أو لدى عملاء محددين قد يؤدي إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة لهذا التركيز، لذلك يجب تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) عند إعداد القوائم المالية للمصارف من أجل الإفصاح عن تركيز الأصول والخصوم بالإضافة إلى الظروف التي أدت إلى ذلك لمساعدة مستخدمي المعلومات في تقييم المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.وبالإضافة إلى إفصاحات المعيار الدولي رقم (30) يحتاج المستخدمون إلى معلومات تحسّن فهمهم لأهمية الأدوات والبنود المالية وغير المالية المدرجة داخل وخارج الميزانية بالنسبة للمركز المالي للمصرف والأداء والتدفقات النقدية، وهذه المعلومات ضرورية لتقدير المبالغ وتوقيت إمكانية تحقيق التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بمثل هذه الأدوات، وهذا ما يتناوله المعيار المحاسبي الدولي (32) الأدوات المالية – العرض والإفصاح. كما أن المعيار المحاسبي الدولي (39) الأدوات المالية – الاعتراف والقياس يحتوي على إفصاحات مكملة لتلك الواردة في المعيار (32).

– معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم 7، الأدوات المالية: الافصاحات:

إن معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم 7، الأدوات المالية: الافصاحات تم إصداره من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية في أب عام 2005 وسيصبح ساري المفعول للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني2007. إن المعيار الجديد سوف يتطلب إفصاح إضافي عن أهمية الأدوات المالية للمركز المالي للمصرف والأداء والمعلومات حول التعرض للمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية.

–معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم 8: القطاعات التشغيلية:

تم إصدار معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم 8 : القطاعات التشغيلية من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية في تشرين الثاني عام 2006 ويسري مفعوله للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2009. قد يتطلب المعيار الجديد إجراء تغيرات في طريقة إفصاح المصرف عن المعلومات حول قطاعاتها التشغيلية.

وقد ألزمت القوانين التي صدرت خلال السنوات الأخيرة في سورية المصارف بالتقيد بمعايير المحاسبة الدولية. فقد ورد في المادة (19) من القانون(28)الخاص بالمصارف الصادر بتاريخ 2001/3/29 في سورية بندين أساسيين لتطوير الأنظمة المحاسبية المصرفية: – استخدام التقنيات العالمية الحديثة في تعاملات المصرف داخلياً وخارجياً. – التقيد بالمعايير المحاسبية الدولية.

كما صدر القانون (23) لعام 2002 الخاص بتشكيل مجلس النقد والتسليف والذي ألزم بمادته (105) على جميع المصارف المرخصة أن تقدم سنوياً إلى مجلس النقد والتسليف ميزانية سنوية وحساباً مفصلاً عن الأرباح والخسائر مصدق من قبل مفتش الحسابات وأن تنظم هذه الوثائق وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

الافصاح في التقرير السنوي للمصرف الزراعي التعاوني:

سيتم التقييم وفق المعايير المحاسبية الدولية من خلال عرض آليات إعداد القوائم الختامية و تحليل واقع الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمصرف.

آليات إعداد القوائم المالية الختامية: ظهرت الميزانية العامة الجدول رقم (1) للمصرف الزراعي التعاوني في التقرير السنوي للعام 2007 كما يلي:

الجدول رقم(1)الميزانية العامة الختامية بالليرات السورية بتاريخ 2007/12/31

رقم الزمرة	اسم الحساب	المبالغ 2007	رقم الزمرة	اسم الحساب	المبالغ 2007
10	الأموال الجاهزة	14534922221	20	الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	22018453698
12	المصارف وغرفة التقاص	56846820	21	الودائع لأجل وودائع التوفير	2319278617
17	القروض المنوحة بواسطة المصرف	170801716	22	حسابات دائنة للغير	161242780
18	القيم برسم القبض لأجل قصير	71966304701	24	قيم برسم الدفع لأجل قصير	4929333833
19	القروض والسلف المدينة بضمانة عينية	7403566119	26	مصرف سورية المركزي	72614732378
20	القروض والسلف المدينة بضمانة شخصية	7231559007	28	الحسابات المجمدة	64029010
21	ديون قيد التسوية وقيد الملاحقة القضائية	7059531910	39	الأموال المستقرضة	312598655
22	التأمينات المدفوعة والسلف الخاصة بالمصرف	18375395	42	الإدارة العامة	32341292
23	الاستثمارات المالية والمساهمات	328691138	44	حسابات التسوية والانتقالية	1441924186
24	قروض ممنوحة بموجب أنظمة خاصة	6072601442	45	المؤن والفوائد المحفوظة	1737666853
26	حسابات التسوية والانتقالية	1583963254	46	الاستهلاكات	825436129
27	الأموال الثابتة والموجودات الأخرى	2435299172	47	رأس المال والاحتياطيات	10853220559
28	القيم العينية المعدة للبيع (سعر التكلفة)	1984298960	48	مشاريع ائتمانية بموجب أنظمة خاصة	4415472828
29	خسارة الدورة الحالية	878968963	49	أرباح الدورة الحالية	0
	المجموع	121725730818		المجموع	121725730818
90	حسابات نظامية مدينة	15882740114	91	حسابات نظامية دائنة	15882740114
الإجمالي العام		137608470932		الإجمالي العام	137608470932

من خلال عرض عناصر الميزانية مع متطلبات المعيار الدولي (30) نلاحظ التناسق من حيث تجميع الأصول والالتزامات حسب طبيعتها وكذلك إدراجها بترتيب يعكس سيولتها النسبية، أما بالنسبة للأموال الثابتة والموجودات الأخرى فقد تم الإفصاح عنها بشكل إجمالي الأمر الذي يعتبر نوعاً من التضليل لمستخدمي القوائم إذ من الممكن أن يكون أحد الموجودات مستهلكاً دفترياً بالكامل حيث أن الإجراء المحاسبي الصحيح في هذه الحالة يقضي بضرورة إطفاء الأصل بالمخصص المقابل له بناء على متطلبات المعايير الدولية إلا أن المصرف لم يشر في تقريره إلى ذلك.

لقد أولت لجنة معايير المحاسبة الدولية اهتمامها بكيفية إعداد القوائم المالية المنشورة،لأنها السبيل الوحيد لحصول المستفيدين الخارجيين على المعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قراراتهم المناسبة [16]، وفي هذا الصدد

أصدرت العديد من المعايير المحاسبية المتعلقة بكيفية إعداد وعرض القوائم مع مراعاة الإفصاح المحاسبي عن كل المعلومات والبيانات التي لا تخّل بقانون السرية المصرفية، ومن هذه المعايير المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في 1997 والهادف إلى بيان أسس إعداد وعرض البيانات المالية للمصارف بما يضمن مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بسنوات سابقة،كما حدد هذا المعيار الاعتبارات العامة والشاملة لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بمكونات الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح لمحتوى القوائم المالية، أيضاً إطار إعداد وعرض القوائم المالية الذي يتولى وضع المفاهيم الأساسية إعداد القوائم المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية والمالية على حد سواء، كذلك الأمر المعيار الدولي (30) الخاص بالإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة، مشيراً إلى ضرورة إعداد الحسابات الختامية والميزانية على شكل قائمة لأنها أكثر فائدة وسهولة في عملية المقارنة بين عدة سنوات.

لذلك قامت الباحثة بإعداد قائمة المركز المالي اعتماداً على معايير المحاسبة الدولية –علماً أن جميع الأرقام الواردة في القائمة مأخوذة من الكشوفات المرفقة بالتقرير السنوي للمصرف الزراعي التعاوني الصادر عن الإدارة العامة للمصرف لعامي2007و2006– كما يلي:

الجدول رقم (2)قائمة المركز المالي للمصرف في 2007/12/31

الزمرة		البيان	جزئي 2006	كلي 2006	جزئي 2007	كلي 2007
رئيسي	فرعي					
10		الأموال الجاهزة:		13575234574		14534922221
	100	الصندوق	641474730		903042188	
	101	أرصدة لدى المصرف المركزي	11819821844		12411591033	
		الاحتياطي الإلزامي والنقدي على الودائع	1113938000		1217289000	
11		الحسابات الجارية لدى المصارف		1275658036		56846820
17		قروض ممنوحة بواسطة المصرف		712115313		170801716
	170	قروض صندوق تطوير الألبان	119142		103142	
	171	قروض صندوق تطوير الأعلاف	34113		334367	
	172	قروض تطوير المنطقة الجنوبية	10406049		4814339	
	173	قروض صندوق تعزيز المشاريع الزراعية	400300254		0	
		قروض المنح الخارجية	228485544		155017735	
		قروض تطوير المنطقة الوسطى والساحلية	63227301		1639311	
		قروض المشروع 2746\2	966722		895658	
		القرض السلعي الايطالي	8576188		7991764	

18		القيم برسم القبض لأجل قصير		54794655265		71966304701
		ذمةادارات ومؤسسات عامة	54788687527		71962625716	
		مراكز البيع بالعمولة	5967738		3678985	
19		القروض والسلف المدينة بضمانة عينية		7223744752		7403566119
		قصير	6015922		612873	
		متوسط	2195999168		2310130854	
		طويل	5021729662		5092822392	
20		القروض والسلف المدينة بضمانة شخصية		8869502426		7231559007
		قصير	5916024159		4700651510	
		متوسط	105887531		255341458	
		طويل	2847590736		2275566039	
21		ديون قيد التسوية وقيد الملاحقة القضائية		4043393466		7059531910
		ديون قيد التسوية وقيد الملاحقة القضائية بضمانة عينية	1996646854			
		ديون قيد التسوية وقيد الملاحقة القضائية بضمانة شخصية	2046746612			
22		التأمينات المدفوعة والسلف الخاصة بالمصرف		37445422		18375395
	220	تأمينات مدفوعة للمؤسسات	2600		2600	
		قروض موظفي المصرف	37291611		18231045	
		سلف مؤقتة للموظفين	148567		136606	
24		قروض ممنوحة بموجب أنظمة خاصة		7318002018		6072601442
23+26		حسابات التسوية والانتقالية+الاستثمارات المالية والمساهمات		2266135759 328691138+		1583963254 328691138+
	261	سلف لقاء نفقات قيد التصفية	143803536		115657741	
	264	الفوائد المستحقة الواجب تحصيلها	255108506		254633820	

	1188700562		1841117284	الذمم المختلفة قيد التسوية	265	
	237923223		23985034	نفقات الضمان والتعقيب والمحاكمة	266	
	1178908		2121399	مواد مكافحة تالفة غير معدة للبيع		
				الموجودات الثابتة		27
65000		65000		شهرة المحل	271	
180923947	443580361 262656414 .	186116802	427104445 240987643 .	الأثاث والأدوات والآلات م ا الأثاث والأدوات والآلات .	272	
21369010	99854892 78485882 .	9485602	83576114 74090512	وسائط النقل م ا وسائط النقل .	273	
4766842		15837522		عقارات معدة للبناء	274	
1245504216	1729798049 484293833 .	1317330332	1753744728 436414396 .	العقارات والمباني م ا العقارات والمباني .	275	
572		582		عقارات برسم التصفية	276	
157233456		159391901		مخزن اللوازم والمطبوعات	278	
1984298960		2144048958		القيم العينية المعدة للبيع بسعر التكلفة		28
	1617513782		1407018273	الأسمدة		
	17383099		102801077	مواد المكافحة		
	333675796		612486152	الشلول		
	3846		3846	المرشات		
	3312029		11026985	بذورمؤسسة الإكثار		
	9575990		7904575	شلول هيئة تسويق الأقطان		
	2834418		2808050	الأكياس والعبوات الفارغة		
878968963		1950111619		الخسائر		29
120900294689		106226966487		إجمالي الأصول		
15882740114		14302722712		حسابات نظامية مدينة		90
136783034803		120529689199		المجموع العام		
				الالتزامات وحقوق المساهمين		
22018453698		21354629688		الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة		30
	18226322747		17818440847	الحسابات الجارية للقطاع العام	300	
	4474645		5124836	الحسابات الجارية للقطاع المشترك	302	
	2588318135		2496079368	الحسابات الجارية للقطاع التعاوني	304	

	1198456263		1034102729	الحسابات الجارية للقطاع الخاص	306	
	881908		881908	الودائع الأجنبية بالليرات السورية	308	
2319278617		2183078585		الودائع لأجل وودائع التوفير	31	
	43300000		43300000	ودائع لأجل للقطاع التعاوني	312	
	343691910		234359627	ودائع لأجل للقطاع الخاص	313	
	1932286707		1905418958	ودائع التوفير	315	
161242780		163854965		حسابات دائنة للغير	32	
	8640749		4246746	صندوق تقاعد الموظفين	320	
	131809186		131789186	الأموال المخصصة لتعزيز المشاريع الزراعية	321	
	7716435		12897439	مشروع تطوير المنطقة الجنوبية	323	
	0		21900	مشروع تطويرا لمنطقة الوسطى والساحلية		
	5696803		618830	مشروع2/2746		
	0		871138	مشروع جبل الحص		
	7379607		0	المشروع السلعي الإيطالي		
4929333833		5885855336		القيم برسم الدفع لأجل قصير	34	
	4719954903		5353761462	مطلوب إدارات ومؤسسات عامة	345	
	12501173		410241385	أصحاب القروض الممنوحة	347	
	196877757		121852489	قيم محاصيل زراعية	349	
72614732378		55280397745		مصرف سورية المركزي	36	
	1665982378		1385808953	السندات المحسومة		
	70948750000		53894588792	سلف تسويق الأقطان		
64029010		64256907		الحسابات المجمدة	38	
	43341		426186	فوائد ودائع الأتراك	381	
	63595669		63830721	ريع عقارات وآلات الأتراك	382	
312598655		333647203		الأموال المستقرضة	39	
	312598655		333647203	قروض خارجية بالليرات السورية		

1441924186 32341292+		2269211843 32341292+		حسابات التسوية والانتقالية+ حساب جاري الإدارة العامة		42+44
	16330150		13114017	الضرائب والرسوم المالية المتوجبة الدفع	441	
	1261702		1244723	التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات	442	
	843340		774202	الفوائد المقبوضة مقدماً	443	
	132340310		244406976	النفقات المستحقة غير المدفوعة	444	
	12400515		1119875	الفوائد المستحقة غير المدفوعة	446	
	130125413		699424069	قيم مواد قيد التسوية	447	
	1148622756		1299127981	المطاليب المختلفة قيد التسوية	448	
1737666853		1047167948		المؤن والفوائد المحفوظة		45
30758233			30758233	مؤونة ضريبةالدخل		
1706908620			1016409715	فوائد محفوظة للديون المشكوك فيها		
4415472828		6759304416		مشاريع ائتمانية بموجب أنظمة خاصة		48
	3914971665		6591578559	مشروع مكافحة البطالة		
	162268821		167725857	مشروع هيئة تخطيط الدولة		
	143252227			المشروع الوطني للتحول للري الحديث		
	194980115			مشروع تمكين المرأة والحدمن الفقر		
110047074130				إجمالي الالتزامات		
				حقوق المساهمين		
		10853220559		رأس المال والاحتياطيات		47
	9976102581		9976102581	رأس المال المدفوع	470	
	877117978		877117978	الاحتياطي القانوني	473	
10853220559				إجمالي حقوق المساهمين		
120900294689		106226966487		إجمالي حقوق المساهمين و الالتزامات		
15882740114		14302722712		حسابات نظامية دائنة		91
136783034803		120529689199		المجموع العام		

– أما بالنسبة لإعداد قائمة الدخل لابد من الإشارة إلى أن المصرف ينظم حساباً للاستثمار وآخر للأرباح بدلاً من قائمة الدخل ويعرضها في تقريره السنوي. وفيما يلي هذين الحسابين:

ورد حساب الاستثمار الجدول رقم (3) في التقرير السنوي للعام 2007 للمصرف الزراعي التعاوني كما يلي:

الجدول رقم (3) حساب الاستثمار العام في 2007/12/31

البيان	نشاط تجاري	نشاط مصرفي	الإجمال	البيان	نشاط تجاري	نشاط مصرفي	الإجمال
الفوائد المقبوضة	0	934537836	934537836	النفقات العامة للإدارة	340274283	510411424	850685707
العمولات المقبوضة	0	158260909	158260909	فوائد مدفوعة	122525023	407527207	530052230
غرامات التأخير	0	29797138	29797138	العملات المدفوعة	2120173	3211768	5331941
المبيعات	7713832436	0	7713832436	الاستهلاكات	34832917	52192893	87025810
إيرادات خاصة بالمستودعات	1003126095	0	1003126095	نفقات خاصة بالمستودعات	927662613	0	927662613
إيرادات متنوعة	0	43172880	43172880	المشتريات	11033116575	0	11033116575
رصيد آخر المدة	1968576523	0	1968576523	فروق عمليات القطع	0	27151207	27151207
تسوية تكلفة المشتريات	1371172644	0	1371172644	المؤن	0	0	0
المجموع قبل إظهار النتيجة	12056707698	1165768763	13222476461	المجموع قبل إظهار النتيجة	12460531584	1000494499	13461026083
رصيد الاستثمار (خسارة)	1738519599	303811233	2042330832	رصيد الاستثمار (ربح)	1334695713	469085497	1803781210
المجموع العام	3795227297	1469579996	15264807293	المجموع العام	13795227297	1469579996	15264807293

كما ورد حساب الأرباح والخسائر الجدول رقم (4) في التقرير السنوي للعام 2007 للمصرف الزراعي التعاوني كما يلي:

الجدول رقم (4) حساب الأرباح والخسائر عن الدورة المنتهية 2007/12/31

اسم الحساب	المبلغ	اسم الحساب	المبلغ
إيرادات دورات سابقة	1312341359	خسائر دورات سابقة	2649081
خسارة الدورة الحالية	878968963	خسائر دورة عام 2006	1950111619
		رصيد الاستثمار (خسارة)	238549622
المجموع	2191310322	المجموع	2191310322

الجدول رقم (5) كشف حساب خسائر الدورة الحالية المنتهية في 2007/12/31

اسم الحساب	المبلغ
خسائر دورة عام 2006ا	1950111619
نتيجة عام \2007اتم إطفاؤها في خسائر عام 2006	1071142656
الخسائر المدورة لعام 2008	878968963

بالنظر إلى هذين الحسابين ومقارنتهما مع متطلبات الإفصاح حسب المعيار الدولي (30) يظهر الاختلاف واضحاً في البداية من خلال عدم الالتزام بإعداد قائمة دخل عوضاً عن حساب الاستثمار و حـ/ الأرباح والخسائر لأن هذه القائمة تعطي فكرة واضحة عن صافي الدخل المتحقق من خلال الفرق بين الفوائد المدفوعة والمقبوضة مطروحاً

منها عامة النفقات الإدارية والاستثمارية مضافاً إليها الإيرادات المحققة للمصرف للحصول على صافي الدخل الخاص بالدورة المحاسبية.

بالإضافة إلى أن المصرف من خلال هذين الحسابين لا يعطي فكرة واضحة وبتفصيل ملائم عن الأنواع الأساسية للدخل والمصروفات والناجمة من عملياته، كما أن الإدارة تغفل التعليقات المتعلقة بالتسهيلات والإيداعات المؤثرة على صافي الدخل. لذلك سوف تقوم الباحثة بإعداد قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2007/12/31 طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية ،وبصورة خاصة طبقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم /30/–علماً أن الأرقام الواردة ضمن قائمة الدخل مأخوذة من الكشوفات الواردة في التقرير السنوي للمصرف–:

الجدول رقم (6) قائمة الدخل للمصرف عن الفترة المنتهية في 2007/12/31

الزمرة	البيان	2006	2006	2006	2007	2007	2007
70	الفوائد المقبوضة			849204281		934537836	
	فوائد قروض وسلف ممنوحة إلى المزارعين	591376819			651805050		
	فوائد على الحسابات الجارية المفتوحة لدى المصارف	847818			158037		
	فوائد قروض موظفي المصرف	2629786			819457		
	فوائد مراكز البيع بالعمولة	137926			0		
	فوائد التأخير	2785676			23020333		
	فوائد هيئة مكافحة البطالة	249329263			254732775		
	فوائد المشروع 2418\2	656752			2417635		
	فوائد قروض المنحة اليابانية	1109029			1491702		
	فوائد قروض التنمية	331212			92847		
60	يخصم الفوائد المدفوعة			(469186355)		(530052230)	
	فوائد الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	171533630			20110661		
	فوائد حسم الأسناد لدى مصرف سورية المركزي	53204604			79152260		
	فوائد ودائع التوفير	37026370			71487902		
	فوائد الودائع لأجل	539991			23449959		

	فوائد الأموالالمستقرض	10124399			6869102		
	فوائد البطالة	189908616			145381296		
	صافي الدخل من الفوائد		380017926				404485606
71	العمولات المقبوضة	156595082			158260909		
79	غرامات التأخير	23865516			29797138		
78	إيرادات متنوعة	33625171			43172880		
	إجمالي الربح بدون الفوائد			204085769		231230927	
	يخصم						
61	العمولات المدفوعة	(7136688)			(5331941)		
	فروق عمليات القطع	(24529408)		(31666096)	(27151207)	(32483148)	
	صافي الربح من الأنشطة الأخرى		172419673				198747779
77	المبيعات	7378166221			7713832436		
75	إيرادات خاصة بالمستودعات	525982925			1003126095		
	رصيد آخر المدة	2122309348			1968576523		
69	تسوية تكلفة المشتريات	172193607			1371172644		
				10198652101		12056707698	
	يخصم			(10730054186)		(11960779188)	
68	المشتريات	(10259531065)			(11033116575)		
65	نفقات خاصة بالمستودعات	(470523121)			(927662613)		
	خسارة المصرف من النشاط التجاري		(531402085)				(95928510)
	مصروفات إدارية		(939282730)				(937711517)
5	النفقات العامة للإدارة	(822864212)			(850685707)		
64	الاستهلاكات	(116418518)			(87025810)		
	رصيد الاستثمار خسارة		(908247216)				(238549622)
	يضاف إيرادات دورات سابقة		26090089				1312341359

	يخصم خسائر دورات سابقة			(3442578)			(2649081)
	خسارة 2006			(1064511914)			(1950111619)
	خسارة الدورة الحالية			1950111619			878968963

– واقع الإفصاح في القوائم المالية:

بالنظر إلى الحسابات الختامية التي يعدها المصرف وجدت الباحثة أن المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية هي معلومات تقليدية تقتصر على أرصدة الحسابات المتحركة في المصرف على شكل أرقام إجمالية خالية من أي تحليل. فعلى الرغم من أن المعلومات الخاصة بأصول والتزامات المصرف توضح الأمور المتعلقة بسيولة المصرف وملاءته النقدية إلا أنها لاتعد إفصاحاً كافياً للمستخدم ويكون من الأفضل لو تم إضافة ملاحظات تفسيرية وتعليقات على القوائم المالية بالشكل الذي يبين طريقة إدارة السيولة النقدية والرقابة على مخاطر العمل المصرفي من خلال الإيضاحات حول القوائم المالية. فالبعودة إلى التقرير السنوي للمصرف الزراعي التعاوني الصادر فيما يتعلق بالتوظيفات النقدية عام 2007 يمكن ملاحظة ما يلي:

الجدول رقم (7): قائمة التوظيفات النقدية للمصرف الزراعي التعاوني حسب القطاعات.

البيان	نهاية عام 2007	نهاية عام 2006	المحدد في الخطة بالملايين	النسبة	
				2007	الخطة
عام ومشترك	856000878	614401722	747	2.85	2.85
تعاوني	10616561830	10416071325	13810	43.68	35.35
خاص	18560798672	16772745350	18248	53.47	61.80
المجموع	30034175880	27803218397	32805	%100	%100

المصدر: التقرير السنوي للمصرف الزراعي التعاوني الصادر عن الإدارة العامة 2007.

إن المصرف يقدم تحليلاً لأهم حسابات الميزانية وذلك من خلال إجراء مقارنة بين أرصدة تلك الحسابات عام 2007 وأرصدة العام السابق والتطورات الحاصلة دون تقديم أي تعليق يفيد في موضوع الرقابة وإدارة المخاطر. وقد قدم المصرف تحليلاً مماثلاً لجميع الحسابات الأساسية الخاصة بالموجودات والمطاليب بصور موجزة في تقريره السنوي بالإضافة إلى عدم إفصاح المصرف عن السياسات المحاسبية المتبعة والتي تزود مستخدمي القوائم بفهم أكبر للأساس الذي أعدت على ضوئه القوائم المالية. وبإجراء مقابلات مع القائمين على إعداد القوائم والحسابات الختامية ومن بينهم مدير مديرية المحاسبة في الإدارة العامة والاستفسارعن سبب عدم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدوليةبعدأن أصبح ملزماً بموجب قانون النقدوالتسليف الصادرعام 2002 فقد أظهرت الإجابات مشاكل تلخصت بـ:

– قلة تدريب الموظفين وتحديث أسس العمل المحاسبي بمايتلاءم مع تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
– تكلفة وصعوبة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ظل عدم وجود أنظمة آلية متكاملة ومتطورة.
– ضعف آلية الإلزام بمتطلبات الإفصاح . – قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين.
– ضعف البرامج التعليمية للتعريف بأهمية معايير المحاسبة الدولية.

وجميع هذه الأسباب تتمحور حول أمر مهم وهو ضعف التأهيل العلمي والمهني للمحاسبين ، وهذا يتفق مع ماجاء في دراسة [17] (Benjamin et al, 1990) حول عدم الالتزام بمعايير الإفصاح . حيث أن أحد النتائج التي توصل إليها تفيد بأن نسبة كبيرة من إغفال متطلبات الإفصاح تكون بسبب ضعف أوقلة المعرفة المحاسبية بما في ذلك ضعف الإدراك بالمفاهيم المحاسبية العامة وكذلك المتطلبات القانونية.

وممالا شك فيه أن تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها، وكذلك بمعايير المحاسبة الدولية سواء ما كان موجوداً في الماضي أوما يستجد في وقتنا الحالي والمستقبلي تعتبر من الأمور الضرورية. حيث أنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الوعي بالفكر المحاسبي بشكل عام وبالمتطلبات القانونية الإلزامية بشكل خاص. وهذا في النهاية يؤدي إلى زيادة المحاسبين المؤهلين القادرين على التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات والمتطلبات المحاسبية ،وحسب ما تفرضه الإجراءات والتشريعات الإلزامية المنظمة.

الاستنتاجات والتوصيات:

بعد عرض وتحليل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من المديرية العامة للمصرف الزراعي تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. لم يفصح المصرف عن السياسات المحاسبية التي أعدت على ضوئها القوائم المالية، خاصة السياسات المحاسبية التي تتعامل مع البنود التالية :

أ . الاعتراف بالأنواع الأساسية للدخل ، إيراد الفوائد ، رسوم الخدمات ،العمولات .

ب- أساس تحديد الخسائر على القروض والسلفيات وشطب القروض والسلف غير القابلة للتحصيل، وتفاصيل مخصصاتها، ومخصص خسائر القروض في تاريخ الميزانية ، وعن التحركات في هذا المخصص خلال الفترة ، وكما أن المصرف لم يفصح عن سياسته في شطب المبالغ غير القابلة للتحصيل من القروض والسلفيات .

ج . أساس تحديد أعباء المخاطر المصرفية العامة، والمعالجة المحاسبية لهذه الأعباء بما فيها الخسائر المستقبلية أو المخاطر غير المنظورة الأخرى، وتجنيب مبالغ لمقابلة الأمور الطارئة.

2- عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية للمصرف لتلبية احتياجات المستخدمين، فقد تبين للباحثة من خلال الإطلاع على التقرير السنوي للمصرف الزراعي التعاوني لعام 2007 أن الإفصاح اقتصر فقط على الميزانية وحساب الاستثمار وحساب الأرباح والخسائر، وفيما عدا ذلك لم يقم المصرف بالإفصاح عن أية معلومات أخرى تساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة خاصة المعلومات المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية. فعلى الرغم من أن قائمة الدخل والميزانية تعرضان إلى حد ما معلومات عن التدفقات النقدية للمصرف خلال الفترة والذي يعتبر أحد أهداف التقارير المالية، ولكنهما لا تعرضان تفاصيل كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة وهو الهدف الرئيسي لقائمة التدفقات النقدية، لذلك فقد أوصى المعيار المحاسبي الأول والمعيار المحاسبي الدولي رقم(7) على ضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية واعتبارها من القوائم الأساسية لأنها تستخدم من قبل إدارة المصرف في تقييم مخاطر الائتمان والتزود بالمعلومات التي تساعد على تخطيط

الاحتياجات وتخصيص الموارد ومراقبة التدفقات النقدية والسيولة، وهي مهمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية للمصرف لتقييم قدرته على سداد الديون والالتزامات وعلى تأمين السيولة.

3- لقد تضمن التقرير الافصاحات المطلوبة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم /1/ مثل الشكل القانوني للمصرف وطبيعة عمله وعدد العاملين.

4- وردت الحسابات الختامية لعام واحد فقط دون أن تدرج أرقام سنة المقارنة، وهذا مخالف للمعيار المحاسبي الدولي رقم /1/ الذي ينص على أن القوائم المالية يجب أن تتضمن أرقام مقارنة للفترة السابقة، إن عرض القوائم المقارنة في التقرير السنوي للمصرف يعظم من منفعة تلك التقارير ويبرز بوضوح أكبر طبيعة واتجاهات التغيرات الجارية المؤثرة على المصرف ويؤكد هذا العرض على حقيقة أن القوائم الخاصة بسلسلة من الفترات أكثر دلالة بكثير من تلك التي تغطي فترة واحدة.

5- لم يلتزم المصرف بإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار المحاسبي الدولي /30/ الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة فمن خلال إجراء مقارنة بين القوائم المالية للمصرف لعام 2007 والمعيار المحاسبي الدولي /30/ تم التوصل إلى مخالفات واضحة تتمثل في النقاط التالية:

بالنسبة لقائمة الدخل:

مازال المصرف يعد حساب الاستثمار وحساب الأرباح والخسائر ومن خلال مقارنة البنود التي تتضمنها هذه الحسابات مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي /30/ نجد أنه من حيث المضمون لا توجد اختلافات تذكر.أما من ناحية الشكل يبدو الاختلاف واضحاً من خلال عدم الالتزام بإعداد قائمة الدخل.لأن إعداد هذه القائمة يعطي فكرة واضحة عن مصادر الدخل وتميز بين الدخل الناتج عن النشاط الرئيسي للمصرف وبين الدخل الناتج عن الأنشطة الأخرى. لذلك يجب على المصرف الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي 30 وإعداد الحسابات الختامية على شكل قوائم مالية لإن عدم إظهار المعلومات بشكل مفصل على شكل قائمة يؤدي إلى صعوبة تحديد نواحي الضعف وتصبح الإدارة عاجزة عن وضع الخطط المستقبلية.

بالنسبة للميزانية:

لدى مقارنة آلية عرض الميزانية مع متطلبات المعيار /30/ وجدنا:

- وجود حسابات قديمة لم يتم تصفيتها حتى الآن مثل جاري الإدارة والاستثمارات المالية والمساهمات وشهرة المحل.

- تم تخفيض رأس المال لتسديد الضرائب هذا مخالف للمعيار المحاسبي الدولي رقم /12/ الذي ينص على أن أرصدة الضريبة يجب أن تظهر منفصلة عن الأصول والالتزامات الأخرى في الميزانية.

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها تقترح الباحثة ما يلي:

إلزام المصارف بإعداد القوائم المالية وفقا للأسس وللقواعد التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) وهي:

-قائمة الدخل. - قائمة المركز المالي. - قائمة التدفقات النقدية.. -الملاحظات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

– تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها،وكذلك بمعايير المحاسبة الدولية.

– قيام المصرف المركزي بتذكير المصارف بالمتطلبات الإلزامية .

– تطبيق عقوبات صارمة على المصارف التي يثبت عدم التزامها .

– إنشاء وحدة إشراف ومراقبة خاصة. اختصاصها متابعة مدى التزام المصرف بالمعايير المحاسبية التي تحكم العمل المصرفي اليومي.

– إلزام المصارف بتطبيق أنظمة محاسبية مصرفية تعتمد معايير المحاسبة الدولية.

المراجع:

1- أبو زيد، محمد المبروك، *"المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"*. أبتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005 ، 61 .

2- القاضي،حسين. وحمدان، مأمون، *"مدخل معاصر في بناء نظرية المحاسبة "* – الدار العلمية، 2001 ، 19 .

3- العربيد،عصام فهد، *"دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية والبورصات"*،الطبعة الأولى– دار الرضا للنشر سوريا دمشق،2001،5، 233–238.

4- خشارمة، حسين علي، " *مستوى الإفصاح في البيانات المالية لمصارف والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن معيار المحاسبة الدولي رقم(30)*" – دراسة ميدانية– مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية) المجلد 17(1)، 2003 .

5- رزق، عادل محمد أحمد ، *" تقييم الاستثمارات المالية للبنوك وشركات تداول الأوراق المالية والإفصاح عنه في ضوء المعايير المحاسبية . دراسة تطبيقية* " رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، مصر، 2002 .

6- مجلة اتحاد المصارف العربية – آب 1999 – العدد 224 – المجلد التاسع عشر ،66 .

7- Eric،Rosengren *Will greater disclosure and transparency prevent the next banking crisis?* . نقلاً عن الموقع: www.cesifo.de 2009/12/20.

8- عبد الخالق، أحمد –الدليل الإلكتروني للقانون العربي – *البنوك الشاملة"*. نقلاً عن الموقع www> . 2009/8/ 18Arablawinfo.com>

9- الحسيني، فلاح حسن. والدوري، مؤيد عبد الرحمن، *"إدارة المصارف . مدخل كمي واستراتيجي* معاصر". الطبعة الثالثة – دار وائل للنشر – عمان، 2006 ،23.

10- حماد، طارق عبد العال، *"حوكمة الشركات تطبيقات الحوكمة في المصارف"*.– الدار الجامعية،2005، 405.

11- صندوق النقد العربي، *"الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية"* – أبو ظبي – صندوق النقد العربي. 2004 ،8 .

12- قاسم، عبد الرزاق محمد، *"ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف السورية "*ورشة عمل حول معايير المحاسبة الدولية والتحديات الاقتصادية. كلية الاقتصاد جامعة دمشق . كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بالجامعة اللبنانية . دمشق، 2004.

13- *IAS1 PRESENTATIONOFFINANCIALSTATEMENTS.*

<www.iasplus.com/standard/ias01.htm> 13/3/2009.

14- *IAS 30 DISCLOSURES IN FINANCIAL STATEMENTS OF BANKS AND SIMILAR FINANCIAL INSTITUTIONS*. <www.iasplus.com>. - 16/12/2008.

15- *IAS 24 RELATED PARTY DISCLOSURES*
<http://www.iasplus.com/standard/ias24.htm> 6/1/2009.

16- المعايير المحاسبية الدولية- لجنة معايير المحاسبة الدولية ، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999.

17- BENJAMIN, T. Y. K.; AU-YEUNG, P. K.; KWOK, M. C. M.; LAU, L. C. W. "*Non-compliance with Disclosure Requirements in Financial Statements: The Case of* -13 *Hong Kong Companies." International Journal of Accountin*g, Vol. 25, 1990.

18- التقرير السنوي عن نشاط وفعالية المصرف الزراعي التعاوني، الحسابات الختامية لعام 2006 .

19- التقرير السنوي عن نشاط وفعالية المصرف الزراعي التعاوني، الحسابات الختامية لعام 200 .